رياض الصمد

كيف نرى لبنان العلماني الجديد ؟

كيف نرى لبنان العلماني الجديد ؟

هذا القول قد يعني للوهلة الاولى ان نظامنا القائم هو نظام علماني ، الا اننا نريد تخطي العلمانية القائمة الى علمانية جديدة . كما انه قد يعني للبعض بأن نظامنا القائم هو غير علماني وما نريده هو نظام جديد علماني . ومع اننا مع التفسير الثاني الا اننا سنحاول معالجة المدلول الاول وذلك يعود لما نسمعه في آن الى اخر على السنة بعض السياسيين بأن النظام اللبناني هو نظام علماني مستندين في ذلك على نص الدستور اللبناني الذي لم يحدد دين الدولة او دين رئيس الدولة .

فهل صحيح ان نظامنا القائم هو نظام علماني ؟

قبل الاجابة على هذا السؤال لا بد من تعريف بسيط للعلمانية ، لنحكم من خلاله ما اذا كان النظام اللبناني هو علماني ام لا . فمع ان العلمنة لم يتفق على تعريف موحد لها وحتى ان تطبيقاتها لم تكن واحدة في جميع الدول . اذ ان حدها الادنى كان علمنة الدولة وحدها كما حصل مع نشوء الولايات المتحدة الامريكية بل وغالبية الدول الليبرالية، وذلك بهدف الحؤول دون سيطرة اية كنيسة او طائفة معينة عليها . وحدها الاعلى هو علمنة المواطن ومنعه من الايمان الديني كما هو الحاصل في الدول ذات الانظمة الماركسية وذلك للحؤول دون سيطرة اية عقيدة دينية عليه . فمع هذه الخلافات في الفكر والتطبيق حول مفهوم العلمانية وحدودها ، سنعمد الى الاحتكام الى العلمانية بأبسط صورها وهي فصل الدين عن الدولة . والذي يعني لنا حياد الدولة في سائر الامور المتعلقة بحياة المواطنين وذلك ضمانا لحرية الفرد واحقاقا للمساواة بين الجميع . ويدعو هذا المفهوم للعلمنة في جوهره الى تحييد الدولة ومؤسساتها بحيث تصبح في خدمة جميع المواطنين دونما تمييز او تفريق على اساس العرق او الدين .

انطلاقا من هذا التعريف للعلمانية بحدها الادنى ، نحاول الاجابة على التساؤل الاول : هل نظامنا القائم هو نظام علماني ؟

لنبدأ في الدستور ، لان العلمنة تبدأ منه ثم نمتد الى مبادىء وقوانين اخرى .

اولا : طائفية الرئاسات :

ان الدستور من حيث النص لم يأت على ذكر دين الدولة او دين رئيسها . وهذه حجة البعض في وصف نظامنا بالنظام العلماني . ولكن هؤلاء نسوا او تناسوا بأن القانون الاساسي للدولة ، اية دولة ، هو ليس النص فقط ، وانما العرف الدستوري ايضا . وحتى ان هنالك في بعض الدول يشكل العرف الدستوري المصدر الاول للنظام الاساسي للدولة . فما سكت النص عن ذكره اتى العرف الدستوري ليبوح به وليعلنه ممارسة وواقعا .

ثانيا : الطائفية في السلطة التنفيذية والادارة :

ان الدستور وان نص في مادته ١٢ على ان « لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة ،لا ميزة لاحد على الاخر الا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون » . الا انه عطّل هذا الحق وميز بين المواطنين على اساس انتماءاتهم الطائفية عندما نص في المادة (٩٥) على ما يلي : « بصورة مؤقتة والتماسا للعدل والوفاق تمثّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون ان يؤدي ذلك الى الاضرار بمصلحة الدولة » .

اذن ، المادة (٩٥) عطلت المادة (١٢) ودفعت باللبنانيين

الى الانتساب الى احدى الطوائف المعترف بها ، وحتى ان القوانين جميعها وعلى رأسها قانون الموظفين الصادر في ١٢ ـ ٦ ـ ١٩٥٩ في مادته ال (٩٦) قد استند على المادة (٩٥) دون ان يأخذ بعين الاعتبار المباديء التي نصت عليها المادة (١٢) .

ثالثا : الطائفية في السلطة التشريعية :

وحتى ان المادة السابعة من الدستور التي نصت على ان « كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم » . اتى نظام الانتخابات ليعطل هذه المباديء في اعتماد التوزيع الطائفي للمقاعد النيابية ، وبالتالي حرمانه للمواطنين من حق الترشيح للانتخابات ، اذا لم يكونوا من طائفة النائب او النواب المحددة للدوائر الانتخابية (المادة ٣ من قانون ١٩٦٠) . اضف الى ذلك ان المادة (١٦) التي نصت على ان « تتولى السلطة المشترعة هيئة واحدة هي مجلس النواب » . اتت القوانين الطائفية لتعطلها بشكل جزئي وذلك عندما خولت المجالس الطائفية بعض الصلاحيات التشريعية .

رابعا : الطائفية في السلطة القضائية :

المحاكم المذهبية في لبنان كثيرة ، فهي ليست بحاجة الى دليل فالاسم هو الدليل .

ان الدستور نصا وعرفا وتنظيما لم يكتف فقط بتوزيع الرئاسات والوزارات والوظائف العامة على الطوائف ، وانما سعى ايضا في مادته العاشرة الى ضمان استمرار هذا الوضع ، وذلك عن طريق تخويل الطوائف انشاء المدارس والمؤسسات التربوية الخاصة بها . وذلك في نص المادة العاشرة التالي : « .. ولا يمكن ان تمس حقوق الطوائف من جهة انشاء المدارس الخاصة .. » .

ان هذا النص بالاضافة الى النصوص الدستورية والقانونية الاخرى ، افقد الدولة القدرة على الغاء طائفية النظام في المستقبل . اذ هل بالامكان بناء القاعدة الوطنية الصلبة من دون الغاء القواعد الطائفية ؟ وهل يعقل تقوية الولاء الوطني من دون اضعاف او ازالة الولاءات الاخرى ، وعلى رأسها الولاء الطائفي ؟ وهل يمكن ان نبني وطنا وشعبا من دون مدرسة وطنية وبرامج تعليمية وكتب مدرسية وطنية موحدة ، بل من دون تهيئة الاجواء لجلوس الطالب المسلم الى جانب اخيه الطالب المسيحي والطالب الفقير الى جانب زميله الغني ؟

أظن ان هذا يكفي لاصدار الحكم على النظام القائم بانه نظام طائفي غير علماني . ومطالبتنا بالغاء النظام الطائفي هو ليس بدافع حبنا للتغيير من اجل التغيير ، وانما نابع من رغبتنا في تقدم الوطن وازدهاره . كما ان مطالبتنا بالعلمانية غير الملحدة هو لا لكوننا نريد العلمنة للعلمنة بل لانها الطريق الى بناء الدولة الحديثة ، دولة العلم والتكنولوجيا ، دولة الحرية والمساواة .

ان مطالبتنا بالعلمانية هو لوضع حد للطائفية ، هذه السلعة الاكثر رواجا في حياة لبنان « الحر ، السيد ، المستقل » . فمن نظام القائمقاميتين الى نظام المتصرفية ، الى نظام الطوائف في عهد الاستقلال ، بقيت الطائفية هي السيف المسلط فوق رؤوس اللبنانيين كلما ارادوا الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم .

نحن ضد النظام الطائفي لا لانه حال ويحول دون اي اصلاح وحسب ، بل لانه ايضا هو السبب في كل الازمات واساس كل الفتن الدموية التي تحدث بين الحين والحين .

ما الحل ؟ يقولون العلمانية . ونحن معهم نقول بالعلمانية المناسبة . الا انها ليست الحل كله وانما هي جزء من الحل . ولكن اية علمانية هي الحل او الجزء من الحل ؟

نتساءل عن اية علمانية نريد ، لانه كما سبق وقلنا ليس هنالك من مفهوم واحد او تحديد واحد للعلمانية ، وانما هنالك تحديدات قد تختلف باختلاف المفكرين من جهة ، وباختلاف الحضارات والانظمة من جهة ثانية .

ان العلمانية اذا كانت تعني الالحاد ، كما يفهمها البعض او كما يريد ان يجعلها البعض ، فنحن ضدها . لاننا نحن احرار بأن لا نكون ملحدين ، ونطالب بعلمانية تؤمن لنا هذه الحرية . اذن ، نريد علمانية حيادية ، علمانية لا تعني ازالة الاديان وانما التحرر من الطائفية او كل التعصب الطائفي ، دون ان يسيطر دين على اخر . اننا مع العلمانية الهادفة لخير الانسان والضامنة لحريته والملتقية مع جوهر الاديان .

نحن نقول بالعلمانية كحل لنظامنا السياسي ، لاننا مؤمنون ، لاننا نأبى ان يستغل الدين من اجل تحقيق مآرب وغايات شخصية هي ليست من الدين بشيء ، بل هي ضد الدين . اذ لا يمكن ولا يعقل ان يكون بين مسيحي ، يتقيد بتعاليم سيدنا المسيح في اقواله وافعاله ، وبين مسلم يتقيد بتعاليم الاسلام ، شعور طائفي كالذي نراه احيانا بين ابناء الديانتين في لبنان . فالمسيحية والاسلام ، برأينا ، وهذا رأي كل باحث حر ، لا يمكن ولا يصح بان يتهما بأنهما مسببان للثورات والفتن في لبنان . وهنالك فارق اساسي بين جوهر الدين ، وبين قدرة الرجعية والاستعمار على استغلال الدين لمصالح سياسية .

ان نسبة الثورات والفتن التي عرفها ويعرفها لبنان وردّها الى « الدين » فيها كل التجني على الواقع وعلى جوهر الدين . فلو ان الاديان كانت هي السبب في هذه

الثورات والفتن لما كانت وقعت الحروب بين ابناء الدين الواحد . فهل في اوروبا الا مسيحيين ؟ ولماذا اندلعت الحروب المسماة بالحروب الدينية في اوروبا ؟

اذن ، الحل الذي نتوخاه هو ليس التخلص من الاديان التي يجب ان تكون كما ارادها الله علاقة بين الانسان وبينه وحتى بين الانسان واخيه الانسان ، وذلك عبر قواعد يسير عليها المؤمن وتشكل في النهاية جوهر الدين . وانما الحل هو في التخلص من الدين كسلعة استغلّها المستغلّون وتاجر فيها المتاجرون في سبيل تحقيق المصالح والغايات التي هي ابعد ما تكون عن جوهر الدين . الحل اذن ، هو في التخلص من المتاجرين بالدين ومن الامتيازات التي تحصل عليها فئة من الناس باسم الدين . ومن هنا فان معركة العلمانية هي جزء من معركة الديمقراطية ، فلا ديمقراطية من دون علمانية وخاصة في هذا العصر وفي وطننا لبنان بالذات .

ايها السادة .

ان للعلمانية مفاهيمها واجراءاتها المتعددة في مختلف الدول والانظمة ، وما علينا نحن الا ان نأخذ منها ما يتلاءم مع حضارتنا ومستلزمات انصهارنا الوطني . بحيث تلغي الدين كسلعة وتبقيه ايمانا يساعدنا على صنع المعجزات ، لان الاسس المادية وان كانت ضرورية ولازمة لتقدم المجتمع وتنظيمه تبقى الحوافز الروحية والمعنوية هي القادرة على منح هذا التقدم انبل المثل العليا واشرف الغايات .

ان العلمانية في سياقها الاوروبي المؤمن لا تتناقض مع الدين المسيحي . فهي حالت دون سيطرة كنيسة او طائفة دينية على الدولة من جهة ووضعت حدا للصراع الديني « بروتستانت ـ كاثوليك » من جهة ثانية . فأوروبا المسيحية المؤمنة فصّلت لنفسها علمانية لا تتناقض مع الدين المسيحي . وما نطالب به للبنان هو علمانية لا تتناقض مع الدين المسيحي فحسب ، وانما لا تتناقض مع الدين الاسلامي ايضا . لان مواطني الدول الاوروبية اذا كانوا في غالبيتهم من الديانة المسيحية ، فأن غالبية المواطنين في لبنان تنتمي الى الديانتين : الاسلامية والمسيحية .

من هنا فأن المطالبة بتطبيق العلمانية الاوروبية على النظام اللبناني هي دعوة صادرة اما عن جهل او للتعجيز او للاثنين معا . فهي صادرة عن جهل اولا بالقاعدة القانونية العامة ، قاعدة تغيير الاحكام بتغيير الاحوال والازمات . صادرة عن جهل ثانيا بالتشريعات الديمقراطية العالمية ، للحقوق الاساسية التي تناولها الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ ، والتي تضمن للانسان ، كل انسان ، حقه في المعتقد . وصادرة عن جهل ثالثا بتعاليم الاسلام ونصوص القرآن .

واما تعجيزية ، اذ ان من يطرح العلمنة المطبقة في اوروبا المسيحية ليطبقها على لبنان العربي المكوّن شعبه من المسلمين والمسيحيين ، لا تتناسب مع تعاليم الديانة الاسلامية ، وبالتالي فان المسلمين اذا ارادوا المحافظة على دينهم لا يمكنهم القبول بهذه العلمانية المطروحة . فيرفضونها ، ويكون في ذلك المبرر لرفض الفريق المسيحي اي اصلاح للنظام وبالتالي الابقاء على النظام الطائفي الاقطاعي .

وان من يدقق النظر في عملية الطرح للعلمانية الشاملة وفي عملية الرفض لها يلاحظ بان ذلك يأتي من قبل الفئة المستفيدة والمستغلّة للنظام اللبناني . يطرح المحافظون من المسيحيين العلمانية الشاملة المطبقة في اوروبا فيرد المحافظون من المسلمين بالرفض . فيتقاسمون الادوار من اجل الابقاء على النظام الطائفي الفئوي الذي يعطيهم المصالح والامتيازات ويبقي بيدهم سلاح الطائفية لحماية هذه المصالح .

اذن ، كان عدم تطبيق العلمانية في لبنان يعود في الظاهر الى الخلاف حول حدود العلمنة التي يجب تطبيقها ، وفي الواقع الى رفض الفئة التي بيدها زمام الامر ، وهي من المسلمين والمسيحيين معا ، لمبدأ العلمنة والى رغبتها في الابقاء على النظام القائم الذي هو بالنسبة لها بقرة حلوبا . فلو كانوا فعلا راغبين في تقدم الوطن وبناء الدولة الحديثة لكانوا فصلوا ثوب العلمنة الملائم للبنان ولكانوا تمكنوا من الوصول الى تسوية عقلانية تحرر اللبنانيين من الطائفية دون ان يسيطر دين او طائفة على اخرى . ولهذا فأن معركة العلمانية في لبنان هي معركة وطنية اولا وقانونية ثانيا .

هي معركة وطنية لانها تعني جميع المواطنين وفي اقرارها مصلحة الوطن والمواطنين . ولهذا فان واجب كل مؤسسة وهيئة عاملة على الارض اللبنانية اعارة هذه القضية الاهمية القصوى ، تدرسها وتبدي حولها الاراء ساعية من خلال ذلك الى توعية المواطنين لتخلق منهم القوة الضاغطة بل التيار الجارف يأخذ في طريقه النظام الطائفي الفئوي ، فيقام على انقاضه بناء لبنان العلماني الجديد الساعي الى احترام حقوق المواطن وحرياته دون تمييز او تفريق بين بقية المواطنين ، وذلك عن طريق تحييد المؤسسات السياسية والادارية بعد ازالة كل الاعتبارات الفئوية من الدستور وقانون الانتخابات وقانون الجنسية ، والاعراف والمواثيق المكتوبة وغير المكتوبة ، وذلك على مستوى السلطات الثلاث والادارة والجيش والتربية .

ونشير هنا الى ان العلمنة السياسية مقبولة من

الغالبية العظمى من المواطنين والخلاف هو على الوجه الاخر من العلمنة ،اي الوجه القانوني .

الوجه القانوني هو ما يتعلق اساسا بقوانين الاحوال الشخصية ، والخلاف هو على هذه الناحية من العلمانية. وبرأينا ان هنالك طريقين لبلوغ هذه الغاية دون ان تمس اي قيمة من قيم الاديان الموجودة في لبنان .

الاول : القانون المدني الاختياري .

الثاني : القانون الموحد لجميع اللبنانيين .

بالنسبة للقانون المدني الاختياري فانه يعني الابقاء على قوانين الاحوال الشخصية المعمول بها ، بالاضافة الى قانون مدني جديد ينظم الاحوال الشخصية لمن اختاره .

وحرية الاختيار هذه في الاحوال الشخصية هي من صلب حرية المعتقد ، خاصة اذا كان الدين ينظم الاحوال الشخصية لاتباعه . كما ان حرية الاختيار هذه تخفف من الحملة ضد القانون المدني من قبل الذين لا يرغبون في تطبيقه على احوالهم الشخصية . وهذا الطرح للقانون المدني الاختياري هو ليس بجديد ، اذ ان اول من اقترح القانون المدني هو المفوض السامي في القرار رقم ٦٠/ل.ر الصادر في ١٣ اذار ١٩٣٦ ، وذلك الى جانب القوانين الطائفية .

ونضيف هنا بأن قوانين الاحوال الشخصية الطائفية يمكن ان تختزل الى اثنين : قانون الاحوال الشخصية للمسلمين جميعا وقانون الاحوال الشخصية لغير المسلمين. طبعا بالاضافة الى القانون المدني الاختياري للذين يرغبون في ذلك .

الحل الثاني : قانون موحد لجميع اللبنانيين ،وذلك ممكن الحصول عليه دون مخالفة مباديء الشريعة الاسلامية الصريحة . وهذا الطرح ايضا ليس بجديد . هنالك بعض الدول الاسلامية كتونس وتركيا توصلت الى صياغة القانون الموحد للاحوال الشخصية من جهة كما ان احكام « المجلة » احكام الشرع الاسلامي كانت هي المطبقة لوقت مضى، حتى عام ١٩٢٩ ، على جميع مواطني الامبراطورية العثمانية من جهة ثانية . (وبعد عام ١٩٢٠ على ابناء الدولة اللبنانية). المسيحيون اللبنانيون طبقوا قوانين الاحوال الشخصية الاسلامية دون ان يخرجهم ذلك عن ديانتهم ، لان ليس في الديانة المسيحية ما يحول دون ذلك . قد يظن البعض ان ذلك حصل لانهم كانوا في ظل دولة اسلامية ، وانهم ارغموا على ذلك ، الواقع هو غير ذلك ، لقد اختاروا الشرع الاسلامي بملء ارادتهم . وطبقوه على احوالهم الشخصية . وحتى ان بعض الدول الاوروبية اخذت هذه الاحكام وطبقتها على احوالها الشخصية ، وحتى ان القانون المدني نفسه اخذ الكثير عن الشرع الاسلامي. هذا الحل نقترحه الى جانب القانون المدني الاختياري ، وهو بحاجة الى درس من قبل لجنة تضم ممثلين عن جميع الفرقاء ومن جميع الاختصاصات ، تطلع بقانون موحد للاحوال الشخصية يراعي احكام الشريعة الاسلامية الصريحة من دون ان يتناقض مع الديانات الاخرى .

واذا ما تمكنا من ذلك نكون قد اخترنا فعلا العلمنة المؤمنة المناسبة لاوضاعنا وحضارتنا والقادرة على بناء الدولة الحديثة وتأمين ركني الديمقراطية : الحرية والمساواة . جاعلة من اللبنانيين جميعا شعبا واحدا . اذ عندما يشارك الجميع في مشروع لبنان الجديد يشعرون بانهم مواطنون للبنان الذي اوجدوه معا ، لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات فيقوى الولاء الوطني وتذوب الولاءات الاخرى وتكون البداية لبناء لبنان الوطن، لبنان الدولة الحديثة ، لبنان الديمقراطي العربي العلماني .

دراسات ادبية

من منشورات دار الآداب

مذكرات طه حسين	د . طه حسين
من ادبنا المعاصر	» »
تجديد رسالة الغفران	خليل الهنداوي
الادب المسؤول	رئيف خوري
بين آدم وحواء	د . زكي مبارك
التكسب بالشعر	د . جلال الخياط
شخصيات من ادب المقاومة	سامي خشبة
سيمون دوبفوار او مشروع الحياة	فرانسيس جانسون
كامو والتمرد	لدولوبيه
إيابا همنغواي	ا . ا . هوتشنز